



2026/3/3

التطرف العنيف والإرهاب

قراءة تفسيرية في ضوء مقارنة روجر غريفين وتطبيقاتها على الشرق الأوسط والعراق

منار شاكر محمود

● تحليلات



التطرف العنيف والإرهاب

قراءة تفسيرية في ضوء مقارنة روجر غريفين وتطبيقاتها على الشرق الأوسط والعراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث
/ الدراسات السياسية / الدراسات الأمنية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / مكافحة التطرف والإرهاب، السياسة الداخلية والخارجية

منار شاكر محمود / باحثة في الدراسات الاستراتيجية/ جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غير ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلين السياسي

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

يشكّل التطرف العنيف والإرهاب إحدى الظواهر الأكثر تعقيداً في الدراسات السياسية والأمنية المعاصرة، نظراً لتداخل العوامل البنيوية والاجتماعية والنفسية والأيدولوجية في تفسير نشأتها واستمراريتها. وقد سادت في الأدبيات التقليدية مقاربات تميل إلى تفسير الظاهرة انطلاقاً من محددات مادية، كالحرمان النسبي، أو الفقر، أو التهميش السياسي والاجتماعي. غير أن هذا الاتجاه التفسيري، رغم أهميته، واجه حدوداً تفسيرية متعددة، خصوصاً في تفسير انخراط فاعلين لا يعانون بالضرورة من الحرمان البنيوي في مشاريع عنف راديكالية.

في هذا السياق، تبرز مقاربة Roger Griffin بوصفها إطاراً نظرياً يعيد الاعتبار للبنية الأيدولوجية والرمزية للتطرف. إذ تنطلق هذه المقاربة من افتراض مركزي مفاده أن التطرف مشروعٌ فكري يسعى إلى إعادة تخيل الواقع وإعادة بنائه عبر سرديات خلاصية كلية، وليس فقط ضمن حدود الاختلالات المادية التي قد تواجه فئة اجتماعية محددة.¹

يرتكز هذا الطرح على مفهوم «القومية الخلاصية القائمة على أسطورة الانبعاث» (Palingenetic Ultrnationalism)، والذي يشير إلى نمط من التفكير السياسي يقوم على تصور المجتمع في حالة انحطاط وجودي تتطلب قطيعة جذرية مع الحاضر وإعادة ولادة جماعية.

1- Griffin, R. (1991). The Nature of Fascism. Routledge.

وضمن هذا الإطار، لا يُعاد تعريف العنف بوصفه أداة سياسية فحسب، بل بوصفه فعلاً خلاصياً يحمل وظيفة تطهيرية ورمزية. وهذا ما يزيد من طبيعة التداخل بين المعطيات الاجتماعية المتصلة ببنية القيم وفهم المجتمع وتفسير الاختلالات التي تنشأ بسبب التفاعل الاجتماعي.

إن الأهمية النظرية لهذا التصور تكمن في انتقاله بالتحليل من مستوى الأسباب المادية إلى مستوى المعنى الأيديولوجي. فالحركات المتطرفة، وفقاً لهذا المنظور، لا تنتج فقط ممارسات عنف، بل تنتج سرديات كلية تعيد تفسير الواقع وتمنح العنف شرعيته الرمزية، ويكاد هذا الجانب في التحليل يتطابق تماماً مع روجر غريفن في عام 2007،² كما تلتقي هذه القراءة مع تحليلات ترى في الإرهاب ممارسة رمزية تستهدف إعادة تشكيل الوعي الجمعي بقدر ما تستهدف الضحايا المباشرين.³

ضمن هذا السياق، يصبح التطرف إطاراً لإعادة بناء الذات بقدر ما هو مشروع لإعادة بناء النظام الاجتماعي. إذ تشير دراسات التطرف إلى أن الحركات الراديكالية توفر للفرد هوية متماسكة، ومعنى شاملاً للأزمة، وبقيناً أيديولوجياً، ودوراً تاريخياً⁴، وبذلك يتحول الانخراط في العنف إلى عملية ذات بعد إدراكي ورمزي، تتجاوز الحسابات المادية المباشرة.

2- Griffin, R. (2007). *Modernism and Fascism*. Palgrave Macmillan.

3- Juergensmeyer, M. (2003). *Terror in the Mind of God*. University of California Press.

4- McCauley, C., & Moskalenko, S. (2011). *Friction*. Oxford University Press.

إن أحد أهم إسهامات هذه المقاربة يتمثل في انتقالها بالتحليل من مستوى الأسباب المادية إلى مستوى المعنى الأيديولوجي، فالفاعل المتطرف ضمن هذا الإطار، لا يرى نفسه مجرماً أو منحرفاً، بل فاعلاً تاريخياً يؤدي دوراً اجتماعياً، وتدعم هذه الفكرة دراسات في علم النفس السياسي تشير إلى أن التطرف غالباً ما يرتبط بإعادة بناء الهوية وتوفير معنى شامل.

وفي هذا السياق تؤدي السرديات الكبرى دوراً حاسماً في إنتاج القابلية للعنف، إذ يتم تبسيط الواقع عبر ثنائيات حادة من قبيل (نحن/هم) أو (النقاء/الفساد)، بما يعزز شرعية العنف، كما تظهر دراسات الحركات الاجتماعية أن عمليات التعبئة الأيديولوجية تعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج تصورات أزمنة وتهديد تعمل على زيادة وجود الهدف والتماسك.

ومن زاوية تحليل الإرهاب، تسهم مقاربة غريفيين في إعادة تعريفه بوصفه ممارسة ذات طابع خلاصي. فالعملية الإرهابية لا تُفهم فقط كتكتيك غير متماثل، بل كفعل يهدف إلى إعادة تشكيل المجال الرمزي والسياسي. ويتسق هذا الطرح مع أدبيات ترى أن الإرهاب يمثل وسيلة لإعادة تعريف شرعية الدولة وبنية السلطة.

العنف بوصفه ممارسة رمزية: قراءة مقارنة

ضمن المنظور الذي يعامل التطرف بوصفه مشروعاً أيديولوجياً منتجاً للمعنى، يغدو العنف فعلاً يتجاوز حدوده المادية المباشرة ليؤدي وظيفة رمزية مركبة. فالعنف المتطرف، في هذا السياق،

لا يُمارس فقط بهدف إحداث الضرر أو تحقيق مكاسب تكتيكية، بل بوصفه لغة سياسية بديلة تُستخدم لإعادة تشكيل المجال الإدراكي الذي تتحرك داخله السلطة والشرعية.

تحاول الدراسات السياسية والاجتماعية المقارنة بين منهجيات العنف الصادرة عن الفواعل الاجتماعية وتمييزها عن سياسة الدولة. وعند المقارنة، يظهر اختلاف جوهري في البنية الدلالية للفعل العنيف. فالدولة، من حيث المبدأ، تحتكر العنف ضمن إطار قانوني-مؤسسي يهدف إلى إنتاج الاستقرار وضبط النظام. أما التنظيمات المتطرفة، فإنها تعيد توظيف العنف بوصفه أداة لتقويض هذا الاحتكار ذاته، عبر تحويله إلى أداء رمزي يستهدف الوعي الجمعي قبل البنية المادية للدولة.

في هذا الإطار، لا تُفهم العملية الإرهابية بوصفها حدثاً أمنياً معزولاً، بل باعتبارها فعلاً تواسلياً مكثفياً. فالعنف هنا يُصمّم ليكون مرئياً، وصادماً، ومشحوناً بالدلالات، أي إنه يسعى إلى إنتاج أثر إدراكي يوازي، بل يتجاوز أحياناً، أثره المادي. فالقيمة السياسية للعنف المتطرف لا تكمن في حجم الخسائر فقط، بل في قدرته على إعادة تعريف إدراك المجتمع لطبيعة السلطة، وحدود السيطرة، ومعنى الأمن.

ومن خلال المقارنة بين أنماط العنف المختلفة، يمكن ملاحظة أن الإرهاب يعتمد على منطق رمزي يقوم على قلب العلاقة التقليدية بين القوة والتأثير. ففي حين يُقاس العنف التقليدي

بمدى السيطرة الميدانية، يُقاس العنف الإرهابي بمدى قدرته على إنتاج الرعب بوصفه حالة إدراكية جماعية. ووفقاً لذلك، فإن الرعب لا يمثل نتيجة جانبية للعنف، بل يتحول إلى هدف استراتيجي بحد ذاته.

إن هذه الديناميكية تفسر كيف تستطيع فواعل غير دولية، رغم محدودية مواردها المادية، إحداث تأثيرات سياسية واسعة. فالإرهاب لا ينافس الدولة في مستوى القوة المادية، بل في مستوى السيطرة الرمزية. إنه يسعى إلى زعزعة يقين الدولة وتقويض صورتها بوصفها الضامن الوحيد للأمن.

وعند مقارنة التأثيرات الناتجة عن العنف المادي الصرف بالعنف الرمزي، يتضح أن الأخير يمتلك قدرة أكبر على إعادة تشكيل البيئة السياسية. فالعنف الرمزي لا يقتصر على إحداث الضرر، بل يُنتج تحولات في الإدراك الجمعي تشمل:

أولاً: تضخيم الإحساس بالتهديد

لا يعمل العنف المتطرف فقط على إنتاج الخسارة المادية، بل يسعى أيضاً إلى إعادة تشكيل إدراك المجتمع لطبيعة الخطر. فالقيمة السياسية للعمل الإرهابي تكمن بدرجة كبيرة في قدرته على تحويل الخوف من حالة ظرفية إلى بنية إدراكية مستقرة. إن العملية الإرهابية، حتى عندما تكون محدودة ميدانياً، تمتلك قدرة غير متناسبة على تضخيم الإحساس بالتهديد عبر استهداف البعد النفسي والرمزي للأمن.

ويحدث هذا التضخيم من خلال آلية مزدوجة: فمن جهة، يسعى العنف إلى إظهار الدولة بمظهر عاجز عن ضبط المجال العام، بما يخلق شعوراً بانهيار الحماية المؤسسية. ومن جهة أخرى، يتم إنتاج تصور دائم للخطر بوصفه حاضراً في كل زمان ومكان. وبهذا المعنى، يتحول الخوف من رد فعل مؤقت إلى حالة واعي جماعي تعيد تنظيم السلوك الاجتماعي والسياسي.

إن ما ينتجه الإرهاب هنا ليس الخطر بحد ذاته، بل إدراكاً متضخماً للخطر، إذ تتجاوز الآثار الرمزية حدود الحدث العنيف. وتنسجم هذه الديناميكية مع تحليلات ترى أن الإرهاب يستثمر في «اقتصاد الخوف»، حيث يصبح الرعب مورداً سياسياً يُعاد إنتاجه اجتماعياً وإعلامياً.

ثانياً: إعادة تعريف العدو

يشكل العنف المتطرف أداة قوية لإعادة رسم الحدود الرمزية بين «نحن» و«هم». فالإرهاب لا يكتفي باستهداف الضحايا المباشرين، بل يسعى إلى إعادة تشكيل الخرائط الإدراكية للهوية والانتماء. ومن خلال الصدمة التي يحدثها، يتم دفع المجتمعات إلى إعادة تعريف مصادر التهديد والعداء. تعمل هذه الآلية عبر منطق رمزي يقوم على التعميم والتجريد، فالفاعل الإرهابي لا يمثل نفسه كفرد أو تنظيم محدود، بل كامتداد لصراع كلي أو تاريخي. وفي المقابل، تميل المجتمعات إلى إعادة تعريف العدو بصورة أكثر شمولاً وتجريداً، بما قد يؤدي إلى توسع دوائر الاشتباه أو العداء.

إن العنف، في هذا السياق، يصبح أداة لإنتاج ثنائيات حادة، تعاد فيها صياغة الهويات السياسية والاجتماعية. فالعدو لم يعد مجرد فاعل سياسي محدد، بل قد يتحول إلى فئة رمزية، أو هوية متخيلة، أو تهديد وجودي. وتكشف هذه العملية عن الطابع البنائي للعنف، إذ يسهم في إنتاج الواقع الاجتماعي بدلاً من مجرد التفاعل معه.

ثالثاً: زعزعة الثقة بالمؤسسات

من أخطر الآثار الرمزية للعنف المتطرف قدرته على تقويض العلاقة الإدراكية بين المجتمع والدولة. فالإرهاب لا يستهدف المؤسسات فقط بوصفها هياكل مادية، بل بوصفها بنى رمزية منتجة للشرعية والاستقرار، إن جوهر التأثير هنا يكمن في استهداف يقين المجتمع بقدرة الدولة على الحماية والتنظيم. عندما يتكرر العنف أو يتخذ طابعاً صادمًا، يبدأ الإدراك الجمعي في إعادة تقييم فعالية المؤسسات. ويتحول السؤال من «كيف حدث العنف؟» إلى «هل ما تزال الدولة قادرة على أداء وظائفها الأساسية؟». إن هذه النقلة الإدراكية تمثل هدفاً استراتيجياً للتنظيمات المتطرفة، فالعنف هنا يعمل بوصفه آلية لإنتاج الشك المنهجي، حيث تتآكل الثقة تدريجياً، ليس فقط في الأجهزة الأمنية، بل في مجمل النظام المؤسسي. ومع تصاعد هذا التآكل، تتعرض شرعية الدولة لهزة رمزية عميقة، حتى وإن ظلت بنيتها المادية قائمة. ووفقاً لهذه الفرضية، فإن الإرهاب والتطرف لا يستهدفان الدولة فقط، بل يسعيان إلى التأثير على صورتها الإدراكية بوصفها مرجع الاستقرار والأمن الاجتماعي.

رابعاً: خلق استقطاب اجتماعي

يمثل الاستقطاب أحد أهم المكاسب الرمزية للعنف المتطرف، فالإرهاب لا يسعى فقط إلى زعزعة النظام، بل إلى إعادة تنظيم المجال الاجتماعي عبر إنتاج انقسامات حادة. إن العنف يعمل هنا بوصفه محفزاً لإعادة الاصطفاف الهوياتي والسياسي، إذ تدفع الصدمة العنيفة المجتمعات نحو أنماط تفكير ثنائية، وتراجع المناطق الرمادية لصالح مواقف متطرفة أو حادة. ويُعاد تعريف الفضاء السياسي والاجتماعي عبر خطوط انقسام أكثر صلابة، سواء كانت طائفية أو دينية أو أيديولوجية أو قومية.

وتكمن خطورة هذه الديناميكية في أنها تمنح التنظيمات المتطرفة بيئة أكثر ملاءمة للانتشار. فكلما تصاعد الاستقطاب، تراجعت إمكانيات التسوية والتعايش، وازدادت قابلية الأفراد للانخراط في سرديات راديكالية.

إن العنف، بهذا المعنى، لا ينتج الفوضى فقط، بل ينتج إعادة هيكلية للصراع الاجتماعي، فبدلاً من أن يكون حدثاً عابراً، يتحول إلى آلية لإعادة تشكيل التوازنات والانقسامات. إن الإرهاب، وفق هذا المنظور المقارن، يمثل ممارسة تهدف إلى إعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع. فالتنظيمات المتطرفة لا تسعى فقط إلى تحدي الدولة، بل إلى إعادة رسم الحدود الرمزية للشرعية. إنها تستخدم العنف لإنتاج سؤال دائم حول قدرة الدولة على السيطرة، ومعنى السيادة، وحدود الاحتكار الشرعي للقوة.

وعليه، فإن الفارق الأساسي بين العنف التقليدي والعنف الإرهابي لا يكمن في الأدوات المستخدمة، بل في المنطق الرمزي الذي يحكم الفعل العنيف، ففي حين يسعى ممارسو الدولة للإكراه إلى تثبيت النظام، يسعى العنف المتطرف إلى زعزعة المعنى الذي يقوم عليه هذا النظام.

التطرف في الشرق الأوسط: أزمة بنيوية ورمزية

يتيح تطبيق الإطار النظري على طبيعة التطورات في منطقة الشرق الأوسط قراءة أكثر عمقاً لديناميات المنتجة للتطرف، فالمجال السياسي في المنطقة يتسم بسلسلة من الأزمات البنيوية المزمنة، تتعلق بطبيعة الدولة وأنماط الحكم وبنية الشرعية السياسية. تعاني العديد من دول المنطقة من اختلالات في العلاقة بين الدولة والمجتمع، تشمل ضعف المؤسسات وتآكل الثقة العامة واختلال التمثيل السياسي وتعاقد الانقسامات الهوياتية. ولا تنتج هذه الاختلالات فراغات سلطوية فحسب، بل فراغات رمزية أيضاً، إذ تتراجع قدرة الدولة على إنتاج معنى سياسي جامع.

ضمن هذه البيئات، تصبح السرديات المتطرفة أدوات بديلة لإعادة تفسير الواقع. فالحركات الراديكالية تميل إلى بناء خطاب قائم على تصور دائم للأزمة، يتم فيه تصوير المجتمع باعتباره في حالة انحطاط حضاري أو أخلاقي أو هوياتي. ويؤدي خطاب الأزمة وظيفية تعبئة مركزية، إذ يُعاد إنتاج الإحساس بالتهديد الوجودي، وتُشرع القطيعة الجذرية مع النظام القائم.

إن أسطورة «الانبعاث» في السياق الإقليمي لا تقتصر على القومية

التقليدية، بل تتخذ أشكالاً متعددة، دينية أو طائفية أو حضارية. ففي كثير من الحالات، يتم تقديم العنف بوصفه وسيلة لإعادة تأسيس نظام «نقي» أو «صحيح»، سواء كان هذا النظام دينياً أو هوياتياً أو سياسياً. وقد كشفت التحولات الإقليمية الكبرى، خصوصاً بعد عام 2011، عن مركزية هذا البعد الرمزي، إذ لم يؤد إضعاف أو انهيار بعض البنى الدولية إلى فراغات أمنية فقط، بل إلى أزمات معنى سياسي، حيث ظهرت فواعل متطرفة تسعى إلى ملء الفراغ عبر مشاريع خلاصية كلية.

وإذا ما أردنا توسيع مجال الانتقال النظري لتطبيقات أخرى، فإن العراق يمثل حالة تحليلية مكثفة لتفاعل العوامل البنيوية والرمزية المنتجة للتطرف. فمنذ عام 2003، دخل النظام السياسي العراقي في مسار اتسم بإعادة تشكيل عميقة للبنية السياسية، رافقها تصاعد أزمات الشرعية والهوية وبناء الدولة. وقد أدى التحول السياسي إلى تفكيك بنى سلطوية سابقة وإعادة توزيع السلطة، إلا أن هذه العملية لم تنتج استقراراً إدراكياً متماسكاً، بل على العكس، ترافق هذا التحول مع تصاعد الانقسامات الهوياتية وتعدد الفواعل المسلحة وتآكل الثقة بالمؤسسات، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بطبيعة المرحلة الانتقالية التي تتصف بأنها مرحلة تعج بالتناقضات.

ضمن هذا السياق، ظهرت سرديات متطرفة قامت على إعادة تأطير الواقع السياسي باعتباره أزمة وجودية، وتم توظيف هذا التصور لإعادة تعريف العنف بوصفه استجابة خلاصية أو ضرورة

تاريخية. إن الفاعل المتطرف، وفق هذا الإطار، لا يرى نفسه مجرد مشارك في صراع سياسي، بل فاعلاً يؤدي دوراً تاريخياً لإعادة التأسيس، كما أن العنف في العراق حمل وظيفة رمزية واضحة، حيث لم يُستخدم فقط لتحقيق مكاسب ميدانية، بل لإعادة تعريف مفاهيم الدولة والشرعية والهوية. وتحولت الساحة السياسية إلى مجال تنافس بين سرديات كبرى متضادة، كل منها يسعى إلى فرض تفسيره الخاص للواقع، مما يجعل الدولة أمام خيارات تتصل ببناء الثقة بالمؤسسات وفرض الهيئة في إدارة القضايا الاستراتيجية، لأجل تفتيت التصورات الضيقة التي تحاول الجماعات المتطرفة الاستفادة منها.

الذاتمة

تسمح هذه القراءة باستخلاص نتائج مركزية تعتمد على مقارنة روجر غريفين في فهم التطرف، ويمكن أن تتوزع النتائج على نحو واضح في الآتي:

1- إن التطرف يمثل أزمة إدراك سياسي بقدر ما يمثل أزمة أمنية، فضعف قدرة الدولة على إنتاج شرعية رمزية مستقرة يفتح المجال أمام مشاريع خلاصيه بديلة.

2- إن العنف المتطرف يحمل وظيفة رمزية مركزية، فهو يسعى إلى إعادة تشكيل الإدراك والشرعية، وليس فقط إحداث الضرر المادي.

3- إن الجاذبية الأيديولوجية عنصر حاسم في تفسير الظاهرة، إذ



يوفر التطرف هوية ومعنى و يقيناً في بيئات تتسم بالاضطراب.
أما السياسات الفعالة وفقاً لما تفرضه المداخل النظرية التي تم
اعتمادها في هذه الدراسة فيمكن إجمالها بالآتي:

- إنشاء خلية رصد مبكر للسرديات المتطرفة في الفضاء الرقمي.
- إصدار بيانات رسمية سريعة لسد فراغ المعلومات أثناء الحوادث.
- تجريم وتطبيق فعلي لخطاب الكراهية التحريضي.
- إلزام المؤسسات الأمنية بمعايير سلوك توافقي مجتمعي.
- تفعيل شراكات محلية مع قادة المجتمع والمؤثرين.
- إدماج التربية الإعلامية والتفكير النقدي في المناهج.
- تطوير برامج إعادة تأهيل وفك ارتباط للفئات عالية الخطورة.
- ربط المعالجة الأمنية بخطة إدراكية ونفسية مرافقة.
- معالجة المظالم المحلية عبر آليات استجابة سريعة.
- تقليل قابلية الاستقطاب عبر منصات حوار مؤسسية.

مراجع ومصادر مختارة

- Arendt, H. (1951). *The Origins of Totalitarianism*. Harcourt, Brace & Company.
- Crenshaw, M. (1981). *The Causes of Terrorism*. *Comparative Politics*, 13(4).
- Dodge, T. (2013). *Iraq: From War to a New Authoritarianism*. Routledge.
- Gerges, F. A. (2016). *ISIS: A History*. Princeton University Press.
- Griffin, R. (1991). *The Nature of Fascism*. Routledge.
- Griffin, R. (2007). *Modernism and Fascism*. Palgrave Macmillan.
- Hinnebusch, R. (2015). *The Politics of Identity in the Middle East*. *Third World Quarterly*.
- Juergensmeyer, M. (2003). *Terror in the Mind of God*. University of California Press.
- McCauley, C., & Moskalenko, S. (2011). *Friction*. Oxford University Press.



لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
